جامعة المنصورة
كلية الآداب

الاحتجاج بالحديث النبوي على قضايا التقعيد النحوي

قِرَاءَةٌ نَقْدِيَّةٌ لِمَنْهَجِ الْمُحْتَجِينَ بِهِ .

إعـــداد

دكتور / طارق محمود محمد

دكتوراه في النحو والصرف

كلية الآداب – جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

الاحتجاج بالحديث النبوي على قضايا التقعيد النحوي

قِرَاءَةٌ نَقْدِيَّةٌ لِمَنْهَجِ الْمُحْتَجِينَ بِهِ .

د/ طارق محمود محمد

ملخص البحث

إن فكرة هذا البحث ترصد في إيجاز منهج النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي محاولة تقييم هذا المنهج والخروج بنتيجة تحكم له أو تحكم عليه ، فالنحاة في حكمهم على الحديث الشريف من حيث كونه مصدرا من مصادر التقعيد ثلاثة مناهج ، فطائفة منهم لم تتعرض للحديث بقبول أو رفض ، وطائفة رأت أن هذا المسلك من النحاة الأقدمين يعد رفضا للاحتجاج بالحديث وإنكارا لحجيته وتفضيلا لكلام العرب عليه فأطلقت الاحتجاج بالحديث النبوي إطلاقا مستدركين به على الأقدمين ما فاتهم من القواعد التي يمكن أن تبنى على نصوص الحديث مجيزين قواعد وأحكامه النحوية والصرفية . وطائفة ثالثة ردت على الطائفة السابقة أن هؤلاء أتوا ببدعة نحوية لم يسبقهم إليها أحد ، وذكروا عللا وأسبابا تؤيد مذهبهم في رفضهم الاحتجاج بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف .

والذي أقصد إلى بحثه بوضوح من خلال دراسة منهج النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث على قواعد النحو هو بيان أصول هذا المنهج من حيث اطراد رأيهم في جواز الاحتجاج من عدمه ، ومحاولة الإجابة عن سؤال واضح غاية الوضوح هو : هل حقا أجاز هؤلاء النحاة الاحتجاج بالحديث وضعوه في منزلته التي هي حقه من منازل الاحتجاج أم لا ؟

Abstract

The idea of this research monitors briefly approach grammarians who had authorized the protest to speak prophetic trying to assess this approach and outcome control him or control him, Valenhah in their judgment of the Hadith in terms of being a source of Altqaid three curricula, Aftaivh of them was not exposed to talk to accept or reject and a range of the view that this course of grammarians ancients is a rejection of the protest by talking and a denial of its authority and a preference Arabs to the words it has launched a protest to speak prophetic absolutely Mstdrickan by the ancients as deaths of rules that can be built on the texts of the modern Mjizin rules and provisions of syntactic and morphological. A third and a range responded to previous community that these came the heresy of grammatical not preceded by one of them, and stated reasons ills and supports their beliefs in refusing to protest the Hadith on the rules of grammar.

And which I mean to clear his research by studying the approach grammarians who had authorized the protest by talking on the grammar is a statement of the assets of this approach in terms of sustained reviewed the irrelevance of whether or not, and try to answer is very clear question is: Do you really passed these grammarians protest by talking and put it in stature that are right from the homes of protest or not؟

مقدمـــة :

إن فكرة هذا البحث ترصد في إيجاز منهج النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي محاولة تقييم هذا المنهج والخروج بنتيجة تحكم له أو تحكم عليه ، فالنحاة في حكمهم على الحديث الشريف من حيث كونه مصدرا من مصادر التقعيد النحوي أصحاب ثلاثة مناهج ، أما المنهج الأول فلم يتعرض أصحابه للحديث بقبول أو رفض ، وهؤلاء إنْ ذكروا الحديث فلا لكونه حديثا بل على أنه قول من النثر ، ولا لكونه شاهدا من الشواهد التي يكون بوجودها إجازة وبعدمها منع بل كان ذكرهم لحديث النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستئناس أو التمثيل أو في أعلى مراتبه . دعما لما يحتجون به من كلام العرب شعرا أو نثرا ، ويمثل هذا المنهج سيبويه في الكتاب(١) والمبرد في المقتضب (٢) . أما

أصحاب المنهج الثاني فرأوا أن هذا المسلك من النحاة الأقدمين يعد رفضا للاحتجاج بالحديث وإنكارا لحجيته وتفضيلا لكلام العرب عليه فأطلقت الاحتجاج بالحديث النبوي إطلاقا مستدركين به على الأقدمين ما فاتهم من القواعد التي يمكن أن تبنى على نصوص الحديث مجيزين قواعد وأحكامه النحوية والصرفية ، ولعل أبرز هؤلاء: السهيلي ([٣]) وابن مالك ([٤]) وابنه ([٥]) وابن هشام ([٦]). .. والإمام الشاطبي بشروطه([٧]) وغيرهم، أما المنهج الثالث فرد أصحابه على الطائفة السابقة طرحها ورأوا أن هؤلاء أتوا ببدعة نحوية لم يسبقهم إليها أحد ، وذكروا عللا وأسبابا تؤيد مذهبهم في رفضهم الاحتجاج بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف. ([٨])

فموقف الطائفة الأولى والثالثة واضح في ترك الاحتجاج بالحديث النبوي ، ولا يؤثر في ذلك سكوت أصحاب الرأي الأول عن الجهر بالرفض وبيان أسبابه ، فكلا الفريقين لا يرى للحديث مكانا في إثبات قواعد النحو والصرف ، لكن الذي يحتاج إلى البحث والنظر هو موقف الطائفة الثانية تلك التي تبنت– مأجورة– مذهب الاحتجاج بالحديث النبوي وجعله مصدرا من مصادر الدراسة النحوية ، والذي أقصد إلى بحثه بوضوح من خلال دراسة منهج النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث على قواعد النحو هو بيان أصول هذا المنهج من حيث اطراد رأيهم في جواز الاحتجاج من عدمه ، ومحاولة الإجابة عن سؤال واضح غاية الوضوح هو : هل حقا أجاز هؤلاء النحاة الاحتجاج بالحديث ووضعوه في منزلته التي هي حقه من منازل الاحتجاج ؟ هل جعل النحاة المجيزون الحديث حجة مطلقة تجاز به القواعد سواء أكان له نظير من كلام العرب أم لا؟ أم أنهم رفضوا الحديث وأولوه إذا خالف ما عليه شعر العرب ونثرهم ؟.

اعتقد أن أجل ما يُبَيِّن ذلك ويظهره بوضوح هو دراسة طريقة هؤلاء النحاة في تعاملهم مع نص الحديث الشريف حال موافقة كلام العرب أو مخالفته ، وسوف أحاول في هذه الصفحات أن أدرس هذه الجزئية بطريقة تخالف عموميات الأحكام المنتشرة في هذه القضية ، والتي تكاد تجزم بأن الطائفة التي تبنت الاحتجاج بالحديث النبوي وعلى رأسها ابن مالك قد قدمت نص الحديث على القواعد في كل ما وقع لها في هذا الشأن ، وسوف يكون ذلك من خلال دراسة منهجهم في الاحتجاج بالحديث على قواعد النحو ومن ثَمَّ الخروج بنتيجة مفادها تقييم موقفهم من الاحتجاج بالحديث ، وهل ما قاموا به كان كافيا ومنصفا لقضية الاحتجاج بالحديث أما لا ؟ وإذا أثبت البحث أن عمل الطائفة المجيزة لم يكن تاما بالصورة التي تتفق ومكانة الحديث النبوي

وصاحبه ﷺ ، فهل يمكن وضع تصور آخر للإفادة من الحديث النبوي في قضية الاحتجاج ؟

السبب الداعي للدراسة :

السبب الذي دعاني لهذه الدراسة الرغبة في دراسة قضية الاحتجاج بالحديث من زاوية مغايرة عما اعتادته الدراسات النحوية في هذه القضية ؛ إذ إن مجال البحث في قضية الاحتجاج بالحديث يكاد يكون وقفا على طرح مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث قبولا ورفضا ورد حجج الرافضين، أو تأييد أدلة المجيزين ، أو تخريجا لنص الحديث على مقاييس اللغة وقواعدها ، فأدرس المنهجية التي اعتمدها النحاة المجيزين محاولا تقييمها تقييما ينبني عليه تصور جديد للقضية .

هدف الدراسة الأصيل :

يعد الهدف الأسمى لهذه الدراسة تقييم موقف الطائفة التي أجازت الاحتجاج بالحديث عن طريق دراسة حكمهم على الحديث وشواهده حكما أصوليا يوضح قبولهم للحديث قبولا مطلقا . على ما هو شائع نحويا . أو قبولهم للحديث وقواعده بناء على وجود نظير من كلام العرب.

منهج الباحث.

- أستعين في هذه الدراسة بالمنهج النقدي التحليلي ؛ لتحليل الأحكام الأصولية النحوية على شواهد الحديث وقواعده ، ومن ثم نقدها والخروج بنتيجة وحكم يكون تقيما لموقف النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي.

- سأقوم بدراسة قضية البحث مستعينا بأقوال النحاة ومواقفهم من نص الحديث الشريف والحكم عليه حكما أصوليا يؤيد أو يناقض مواقفهم، مدللا على ذلك بعدد من القضايا التي تسمح بها المساحة المتاحة للبحث لنستطيع من دراستها تقييم موقف النحاة الذين أجازوا الاحتجاج به.

- اعتمدت في الدراسة النحوية النقدية على ذكر الآراء والأدلة ووجوه الاستدلال بها وما يرد عليها من اعتراض ، وبيان الرأي الراجح من وجهة نظر الباحث.

- سأعرض قضايا هذا البحث بحيدة تامة ناسباً الأقوال والآراء لأصحابها، ذاكر الكتاب وصاحبه وجزء الصفحة ، وذلك في أول موضع يرد فيه.

وأخيرا أسأل الله في عملي هذا الإخلاص وله القبول، وأن يكون خطوة جادة على طريق البحث المثمر.

هذا وسيكون بحثي بعد هذه المقدمة في تمهيد ومبحثين، أما التمهيد، ففيه مسألتان،

الأولى: بيان المقصود بمصطلح الحكم النحوي وصلته بفكرة البحث وهدفه ، ثم بيان مذاهب النحاة في مسألة الاحتجاج بنص الحديث الشريف ، أما المبحث الأول وعنوانه: (النحاة ومنهج المحدثين، قبول ورفض) فأجعله خالصا لبيان تناقض النحاة في اعتمادهم منهج المحدثين في توثيق شواهد الاحتجاج ثم رفضهم في ذات الوقت الاحتجاج بمادة هذا المنهج ونتاجه.

المبحث الثاني وعنوانه: (منهج الاحتجاج بالحديث عند المجيزين) معتمدا على شواهد النحاة المجيزين ذاكرا من شواهد كتبهم ما يثبت حكمهم على نصوص الحديث وما بني عليها من قواعد قوة أو ضعفا محللا أو ناقدا ذلك الحكم ؛ وذلك لمحاولة الخروج بنتيجة تثبت صحة موقف النحاة الذين أجازوا أو خطئه.

الخاتمة: وفيها النتيجة التي توصل لها الباحث من خلال رصده.

تمهـــيد: وفيه مسألتان:

الأولى: المقصود بالحكم النحوي.

الحكم النحوي : هو وصف المسألة محل الدراسة وصفا أصوليا يحدد درجة صحتها أو درجة ضعفها في العرف اللغوي ، قول السيوطي :" اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل "([٩]) ، فصفات القوة في الحكم الأصولي تعني قبول الشاهد وإقرار ما بني عليه وصفات الضعف تعني رد الشاهد وما بني علي من القواعد " **فالقول النادر** والشاذ والقليل لا يؤخذ به ولا يقاس عليه في الغالب، وهذا المنهج هو ما سار عليه نحاة البصرة وهو ما اعتمدت عليه كتب الخلاف" ([١٠]) فيعلق ابن الأنباري على احتجاج الكوفيين بقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد بقوله :" وهو شاذ لقلته وشذوذه ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسا مطردا ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم " ([١١])، فالحكم الأصولي النحوي إما أن يكون إجازة أو منعا، وقد أوصله النحاة إلى ستة أحكام هي:

- الواجب، وهو الملزم الذي صح دليله وكثر ولا تجوز مخالفته، بل لابد من محاكاته وذلك مثل رفع الفاعل ورفع المبتدأ ونصب المفعول وما شابهه.
- الممنوع: وهو ما خالف النص الصحيح الموثق، كرفع المفعول ونصب الفاعل. .....
- الحسن: وهو ما وافق قياسا صحيحا، ومثاله الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه، فحسن ألا تعمل في الجواب مع بعده.

- القبيح: وهو عكس الحسن، ومثاله رفع المضارع حال كونه جوابا لشرط مضارع.
- المرجوح: وهو خلاف الأولى كتقديم اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم على المفعول.
- جائز: وهو ما يستوي فعله وتركه، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر، حيث لا مانع من الحذف، ومثاله قوله تعالى:" فصبر جميل " أي صبري صبر جميل.
- الضرورة وهي ما تجوز في الشعر ولا تجوز في غيره من الكلام.

هذه الأحكام هي معايير الجودة والرداءة لكل ما يتعلق بالشواهد والقواعد النحوية، فما نال القبول من هذه القواعد المستنبطة من كلام العرب وُصِفَ بأوصاف الحسن والوجوب وغيره، وما لا يحظى بالقبول وُصِفَ بما يخالف ذلك من هذه الأوصاف، ومدار كل ذلك وباعثه هو النص، والسؤال الذي يربط هذه الجزئية بفكرة البحث هو: بأي وصف وسم نص الحديث النبوي عند النحاة المجيزين؟ أكان عندهم موصوفا بالحسن والقوة باعتبار أنه صاحب المرتبة الثانية في الاحتجاج على القواعد؟ أم أن ذلك لم يكن حكما مطلقا وخالفه النحاة المجيزون بوصف النص وقواعده بما لا يليق أن يوصف به كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هذا ما ستنطق به صفحات البحث القادمة.

المسالة الثانية:

مذاهب النحاة في مسألة الاحتجاج بالحديث .

فأقول . دون إطالة إذ إن الكلام في ذلك كثير . تكمن أهمية ذكر هذه المذاهب في الوقوف على المذهب التي عدَّ الحديث النبوي مصدرا من مصادر الاحتجاج ، إذ إن تحديده يجعل تتبع أحكامه دقيقا فتكون النتائج صادقة مؤكدة.

فالشائع في شأن الحديث النبوي من حيث كونه مصدرا من مصادر التقعيد أن للنحاة ثلاثة مذاهب: مذهب المجيزين ثم المانعين ثم المتوسطين بين الطرفين، ويجعلون على رأس المجيزين ابن مالك وتابعي مذهبه، وعلى رأس المانعين ابن الضائع وأبي حيان، أما مذهب المتوسطين فالإمام الشاطبي (١٢) وبعض هؤلاء يجعل سيبويه ومن على شاكلته من المحتجين المجيزين بدعوى ورود أجزاء من أحاديث نبوية في كتابه ، وإن لم ينص هو على أنه حديث نبوي، ولم يشر بما يفهم منه ذلك ، وبعضهم يجعل سيبويه ومن على شاكلته ممن منع الاحتجاج بالحديث بدعوى أنه لم ينص على الحديث، وبدعوى ندرة ذلك في الكتاب .

غير أن للدكتورة خديجة الحديثي تقسيما أحسبه موفقا في تقسيم النحاة من حيث الاحتجاج بالحديث من عدمه فجعلت النحاة قسمين: الأول:

ما قبل الاحتجاج، وهم أبو عمرو بن العلاء ،الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه ،والفراء، وأبو عبيدة، وابن قتبية، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم. والزجاجي، وابن النحاس، وابن درستويه، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، والعسكري، والرماني، وابن جني، وابن فارس، والقيسي، وابن بشاذ ،و والزمخشري، وابن الشجري، وابن الأنباري.

أما القسم الثاني: المحتجون، وهم، السهيلي، وابن خروف، و ابن يعيش، وابن الحاجب، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان.

مع التعريض بالقسم الذي منع الاحتجاج وهم: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان. (١٣)، ولعل أجل ما يميز تقسيم الدكتورة خديجة الحديثي أنه يضع خطوطا فاصلة بين نحاة الإجازة والمنع، وطائفة لا ينطبق عليها وصف منهما .

هذا التقسيم يتيح للباحث التركيز في شواهد هؤلاء النحاة من الحديث، ومن ثمَّ الحكم الأصولي النحوي عليه؛ لنصل إلى النتيجة المرجوة وهي تقييم ما قام به النحاة المجيزون.

المبحث الأول :

النحاة ومنهج المحدثين (قبول ورفض)

فالمتابع لكتب أصول النحو تلك التي نظرت تنظيرا دقيقا لطرق استنباط القاعدة النحوية من المصادر المسموعة المتفق عليها بين النحاة– خاصة كلام العرب– يدرك بلا مشقة أن النحاة ارتضوا منهج المحدثين في توثيق ما يعتمدون عليه من هذه الأدلة لما تميز به منهج علماء الحديث من الدقة المتناهية في الضبط والتوثيق، قاصدين معرفة ما يكفل الإحاطة العلمية بأحوال الرواة والمرويات، وما يترتب على ذلك من القبول والرفض لهذه المرويات وما يترتب عليها من الأحكام، فما وضعه علماء الحديث من قواعد حاكمة تعد ميزانا دقيقا لإتقان العلوم على كثرتها واختلافها، وقد اقتفى اللغويون والنحاة أثر المحدثين، فنظروا ما يضمن تحري أخذ اللغة من العرب الأقحاح، البعيدين عن الأعاجم (١٤).

ومن معالم تأثر اللغويين والنحاة بعلماء الحديث وضعهم للمصطلحات الموازية لمصطلحات المحدثين ، فنجدهم يحددون للكلمة شروطا يجب أن تحظى بها حتى تكون مقبولة مرغوبة ، فحددوا لثبوت اللغة شروطا إذا استوفتها الكلمة فهي سليمة مقبولة، وإن لم تتوفر فيها نزلت عن درجة الاحتجاج .

وألزموا ثبوت اللغة خمسة شرائط: أولا: ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل . ثانيا: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الحديث النبوي . ثالثا: أن يكون النقل عمن يعتبر حجة في أصل اللغة. رابعا : أن يكون الناقل سمع

منه حسا أما بغيره فلا. خامسا: أن يسمع من الناقل حسا .

فالشرائط الخمسة . وهي نموذج . أثر كبير لتأثرهم ، ورضاء تام بمنهجهم في إثبات الصحة والضعف والقبول والرد ، وقد ذكر ابن فارس شرائط الرواة فقال:" تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون" (١٥)، وذكر ابن الأنباري:" يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث ؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترطوا في نقلها ما اشترط في نقله"(١٦) ولم يكن ذلك فقط ما قام به علماء اللغة بل ذهبوا إلى الجرح والتعديل كعمل المحدثين تماما، يقول ابن السكيت مقيما قطربا :" كتبت عنه قمطرا ثم تبينت أنه يكذب في اللغة، فلم أذكر عنه شيئا" (١٧) ويعلق ابن فارس على قول الخليل (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب) (١٨)، يقول:" فليتحر آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والعدالة..." (١٩) تقول الدكتورة خديجة الحديثي:" لقد احتذى علماء العربية طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم وطرق تحمل اللغة وكانت لهم نصوصهم اللغوية التي يعتمدون عليها كما كان للمحدثين نصوصهم من الأحاديث ووضعوا لرواة اللغة طبقات كما كان لرواة الأحاديث طبقات. .." (٢٠) وتقول في موضع آخر:" وقد اهتم علماء اللغة الأوائل بالمسموع أو المنقول من اللغة كاهتمام علماء الأحاديث بالأحاديث النبوية الشريفة، فبحثوا أنواعه وبينوا درجة المسموع من حيث الكثرة والقلة، والجودة والرداءة، واهتموا بالسند ورجاله وطبقاتهم وبينوا الموثوق فيه والمطعون فيه منهم، وجازوا ذلك إلى النص وقائله وفصاحته وفصاحة لغة قبيلته التي هو منها أو التي تكلم بلغتها وبكثرة الوارد منه وقلته وبحسنه أو رداءته باطراده أو شذوذه على الحد الذي نراه"(٢١).

وفي كلام جلال الدين السيوطي ما يؤكد هذا الاتكاء على منهج المحدثين، فيقول :" وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم. .. والاعتماد في ذلك على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم وشعرهم"(٢٢)، بل أورد شروطا في الرواية هي ذاتها شروط المحدثين، فيقول:" واشترطوا صحة الرواية وعدالة الراوي" (٢٣).

بل ويؤكد:" على أن قبول الرواية منوط بمعرفة الشاعر إلا أن يكون ناقله ثقة مأمونا..." (٢٤) ويؤكد هذا أيضا صاحب الخزانة فيقول:" قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق" (٢٥).

هذا الاقتداء والاقتفاء لمنهج المحدثين لم يكن تنظيرا وإعجابا فقط، بل إن مصلحات المحدثين وطرائق تعبيرهم عن قضايا العلم كانت جارية على ألسنة النحاة بصورة مدهشة، فمن يراجع كتاب سيبويه مثلا يجد عبارات المحدثين ومصطلحاتهم ملء الكتاب، فنجد عبارات مثل سمعت، وحدثني وحدثنا، من مثل: سمعنا العرب تتكلم، يقول و" سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه "([٢٦]) "([٢٦]) و" حدثني بذلك يونس" ([٢٧]) و" حدثنا به أبو الخطاب" ([٢٨]) وكذا يستعمل مصطلحات المحدثين في تقييم الرواية صحة وحسنا وضعفا، فيقول:" والرفع أجود وأكثر في (ما أنت وزيد) والجر في قولك (ما شأن عبد الله وزيد) أحسن وأجود" ([٢٩]) ويقول:" وكلما طال الكلام ضعف التأخير وذلك قولك: زيدا أخاك أظن. فهذا ضعيف كما يضعف زيدا قائما ضربت، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عملت " ([٣٠]) ويقول :" وزعم يونس أن من العرب من يقول: أن لا صالح فطالح على أن لا أكن مررت بصالح فطالح وهذا قبيح ضعيف. .." ([٣١]) ومصطلح الثقة مصطلح حديثي يملأ كتاب سيبويه نحو:" سمعنا بعض العرب الموثوق به "([٣٢]) وحدثنا من يوثق به " ([٣٣]) و:" حدثنا يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب " ([٣٤]) وفي موضع آخر سمعنا ممن يوثق بعربيته " ([٣٥])، ومما جرى في كتاب سيبويه من كلام المحدثين ومنهجهم مصطلح الشاذ، فيقول سيبويه :" هذا باب ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد "([٣٦]) ويقول :" هذا باب ما شذ من المعتل " ([٣٧]) وغيره مما امتلأت به صفحات الكتاب.

تحرير هذه الجزئية (إثبات قبول النحاة منهج المحدثين) أردت أن أدلل بها على أمرين في غاية الأهمية مما نحن بصدد بحثه ، الأول: هو لفت النظر إلى التناقض التام بين قبول منهج طائفة من أهل العلم ثقة بأنه الطريق الجازم الذي يصل بهم إلى حقيقة المعرفة وصحة الخبر الذي على أساسه يقعدون قواعدهم ثم في الوقت نفسه يرفضون نتاج هذا المنهج الذي هو عمدتهم في تصحيح الأدلة وتوثيقها، فنجد أكثرهم يرفضون الاحتجاج بالحديث كما سيأتي، بل ونرى لهم عللا وأسبابا تناقض تقديرهم واقتفائهم منهج المحدثين، فنجد رجلا كأبي الحسن ابن الضائع يذكر أو يستنتج علل رفض سيبويه وغيره الاحتجاج بالحديث النبوي فيقول :"تبين في أصول الفقه انه يجوز نقل حديث النبي ﷺ بالمعنى وعليه حذاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث..."([٣٨])، ويقول أبو حيان :" والمصنف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في

ذلك، ولا صحب له من التمييز في هذا الفن، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، وكان ممن أخذ عن ابن مالك: قلت له يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول، فلم يجب بشيء " (٣٩)، العجيب أن السيوطي نفسه يفهم من كلامه أنه ممن يمنع الاحتجاج بالحديث، فقال :" أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وأخروا وبدلوا ألفاظا بألفاظ ومن ثم أنكروا على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"(٤٠)

وهذا عجيب بل أعجب العجب أن يصدر عن السيوطي المشتغل بعلم الحديث المصنف فيه ألفيته الشهيرة العالم بدقة المحدثين مثل هذا الكلام الذي أغرى الكثيرين من المشتغلين بعلم النحو فرددوا هذه العبارة وذهبوا هذا المذهب في منع الاعتماد على الحديث النبوي في إثبات قواعد اللغة، فنجد ممن يقول ذلك القول الدكتور شوقي ضيف (٤١)، والدكتور مهدي المخزومي (٤٢)، والدكتورة خديجة الحديثي (٤٣)، والدكتور عبد العال سالم مكرم (٤٤)، وطه الراوي (٤٥)، والدكتور حسن عون (٤٦) وغيرهم، وهي آراء لا ينقضي منها العجب، سواء القدماء الساكتون والقدماء المانعون، والمحدثون التابعون، إذ كيف يرتضون المنهج ويزكونه ثم لا يأخذون بنتائجه ! أما المجيزون كابن مالك ومن تبعه فإن موقفهم أو بالأحرى تقييم موقفهم فسوف يظهره ويجليه بوضوح المبحث القادم.

الأمر الثاني: أن النحاة مع تركهم نتاج المنهج الذي اعتمدوا عليه في توثيق شواهدهم لم ينظروا لمذاهب الذين لم يتساهلوا فيما عللوا به رفض الحديث أقصد مسألة الرواية على المعنى، فكثير من علماء الصحابة والتابعين لم يجيزوا هذه المسألة، بل وقفوا منها موقف الرفض والمنع، فابن عمر رضي الله عنهما الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢٦٣٠) حديثا كان لا يقبل حتى التقديم والتأخير كما في الحديث المشهور (بني الإسلام على خمس. ..) فلما روى رجل بتقديم الحج على صوم رمضان، قال له ابن عمر: لا، صيام رمضان، والحج) هكذا سمعت من رسول الله (٤٧) والشافعي أجاز تبديل كلمة حال الضرورة دون إطلاق بشرط أن يكون عالما بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيرا بالمعاني والفقه، عالما بما يحيل المعنى وما لا يحيله. .. ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ لازما والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظورا (٤٨)، وأورد صاحب الخزانة

:". .. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون، أما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم. .."

فالنحاة على هذا خالفوا في أمرين: خالفوا نتاج ما تبنوا منهجه في توثيق شواهدهم، كما أنهم اعتمدوا قولا يجيز الرواية على المعنى دون النظر إلى تفاصيل ما ذكره أئمة الصحابة والتابعين، وهذا موضع الغرابة في مسألة رفض الاحتجاج بالحديث لدى المانعين، أما موقف المجيزين فسنتبين حقيقة موقفهم فيما يأتي.

المبحث الثاني

منهج الاحتجاج بالحديث عند المجيزين

لعله من المفيد أن ألفت النظر إلى ما أوردته الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي) من ذكر مُرَكَّزٍ بيّنٍ لطائفة النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي، بل المحتجين به كثيرا في كتبهم كثرة خالفت ما اعتادته كتب النحاة قبلهم من إهمال لنص الحديث في الاحتجاج النحوي به.

هؤلاء النحاة هم أهل المذهب الذين أحاول أن أبين حقيقة موقفهم من الاحتجاج بالحديث بدراسة أحكامهم الأصولية على الحديث ودلالة هذه الأحكام في نظر الباحث ، وأثرها في تجلية هذا الموقف.

فالنحاة الذين اشْتُهِرُوا بالاحتجاج بالحديث هم : (الإمام السهيلي و ابن خروف وابن يعيش وابن الحاجب والشلوبين وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان) إضافة لشَّراح ألفية ابن مالك والمشتغلين بنحوه كابن هشام وابن عقيل والإمام العيني، فهؤلاء هم الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث على قضايا النحو.

ولا ريب أن صاحب القدر المعلى في إحداث هذا المذهب وانتشاره هو ابن مالك ، يقول الدكتور محمد عيد :" بل إن عمل السهيلي يعد مقدمة لعمل ابن مالك "([٤٩]) وهو أيضا ما نص عليه أبو حيان جاعلا ابن مالك :" أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في الاحتجاج به "([٥٠]) على حين تنسب الدكتورة خديجة الحديثي هذا العمل للنحاة الثلاثة السهيلي وابن خروف وابن مالك. ([٥١])، وعليه فإن مراجعة القضايا التي احتج لها هؤلاء النحاة بالحديث الشريف والنظر إلى طريقة احتجاجهم وما صرحوا به من أحكام لوصف شواهد الحديث وقواعده تمكننا من تقييم هذا الموقف تقييما منصفا يظهر من نتائجه قيمة الحديث النبوي بوصفه مصدرا من مصادر الاحتجاج النحوي.

وسوف أضع في مفتتح هذا المبحث سؤالا يمكن أن يكون هذا المبحث جوابا شافيا له هو: هل احتج هؤلاء النحاة بالحديث احتجاجا مطلقا بجعله دليلا منفردا على الجواز أم لا ؟

فالذي يتصوره القارئ من قراءته الأولى أو من متابعته الأولى لقضية الاحتجاج بالحديث أن النحاة المجيزين جعلوا الحديث النبوي تاليا للقرآن الكريم في إجازة القاعدة، وأنهم بردهم حجج المانعين قاموا بوسم لغة الحديث كل الحديث (المحتج به) وسما يليق بمنزلة صاحبه الذي لم ينطق عن الهوى، والذي شهد لفصاحته لغة بليغة فصيحة حوت جوامع الكلم ، والذي أحكم علماؤه إسناده لرسول الله ﷺ بمنهجية لم يعهد لها مثيل في توثيق نصوص البشر.

إن القراءة الدقيقة في طريقة تعاطي النحاة المجيزين الاحتجاج بالحديث النبوي تبين بوضوح أن احتجاجهم بالحديث لم يكن على مستوى واحد أو طريقة واحدة في ذلك ، وأنهم لم يجعلوا الحديث النبوي حجة راجحة ودليلا مقدما في الاستدلال على القضايا النحوية بشكل كلي ، بل أستطيع أن أقول مطمئنا : إن ابن مالك وأصحابه ممن أجازوا الاحتجاج بالحديث اتبع طريقتين في تعامله مع قضية الاستدلال بالحديث النبوي على قضايا النحو ، هاتان الطريقتان ترتبطان بكلام العرب عموما ! فما وافق كلام العرب من الأحاديث النبوية اعتمده النحاة دليلا ووصفوا نصه وقواعده بالقبول والحسن ، وما خالف كلام العرب من الأحاديث النبوية لم يعتمده النحاة دليلا بل وصفوا نصه وقواعده بأحكام تدل على عدم قبوله وتضعيفه ومن ثم تضعيف ما يترتب عليه من قواعد .

هاتان الطريقتان في التعامل مع نص الحديث النبوي في قضية الاحتجاج ظاهرة واضحة في منهج النحاة المجيزين ، وسوف أحاول فيما يأتي التدليل على هذه الفرضية التي قدمت لها ، وسوف أجعل ذلك في مطلبين كل مطلب يثبت طريقة من الطريقتين اللتين سار فيهما منهج النحاة المجيزين :

أما المطلب الأول فهو : حجية الحديث الموافق لكلام العرب .

فالذي يراجع ما احتج به المجيزون للاحتجاج بالحديث من نصوص الحديث يجد أنهم اعتمدوا الحديث شاهدا مسموعا يحتج به على قواعد النحو والصرف ، غير أن هذا الاحتجاج بالحديث وما تبعه من أحكام نحوية أصولية عليه وعلى قواعده كان مؤيدا بغيره من الشواهد العربية نثرا ونظما ، ولم يكن الحديث هو عمدة الأدلة في ذلك بل كان دليلا مشاركا لغيره من الشواهد.

يشهد لذلك في كتب النحاة الذي صرحوا بالاحتجاج بنص حديث النبي ﷺ وعده مصدرا سماعيا تاليا للقرآن عديد من القضايا. ومنها:

(١) في قوله ﷺ:" من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم " وفي قول أم المؤمنين عائشة– رضي الله عنها–:" إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق "

قال ابن مالك:" تضمن الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحاة يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة " (٥٢)، فابن مالك يذكر تضعيف النحاة لمثل هذا الأسلوب، لكنه يستنكر ذلك عليهم فيعقب:" والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ولكثرة صدوره عن فحول الشعراء"، وإلى مثل ما ذلك ذهب الإمام العيني فبعد أن احتج بالحديث ورد على النحاة وعلى ابن حجر الذي ذهب إلى أن الرواية ربما تكون من تحريف الرواة قال: ومما ورد من كلام العرب قول الشاعر:(٥٣)

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا

ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

فقد وقع الفعل الماضي وصلناكم جوابا

للشرط تصرمونا

ومنه قول أبي زيد الطائي :

من يكدني بسئ كنت منه

كالشجا بين حلقة والوريد

والشاهد فيه هو قوله كنت فقد وقع جوابا لفعل الشرط المضارع يكدني

ومنه قول الشاعر :

إن تستجيروا أجرناكم وإن تنتهوا

فعندنا لكم الانجاز مبذول

فالفعل الماضي أجرناكم هو جواب الشرط وقد جاء في صيغة الماضي.

(٢) حديث:" إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله" قال ابن مالك معلقا على الحديث:" فإن كان الفعل من باب كان واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الاتصال نحو: صديقي كنته، والانفصال نحو: صديقي كنت إياه، والاتصال عندي أجود لأنه الأصل وقد أمكن ولشبه كنته فعلته، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع كنت إياه كما يمتنع فعلت إياه، فإن لم يمتنع فلا أقل أن يكون مرجوحا، وجعله أكثر النحاة راجحا وخالفوا القياس والسماع، أما القياس فقد ذكرت وأما السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في

أفصح الكلام المنثور كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر- رضي الله عنه- (الحديث) وفي أفصح الكلام المنظور، ثم ذكر الشواهد، ([٥٤]) وبمثله ذهب الإمام العيني ([٥٥])

(٣) ومن ذلك أيضا حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:" كل أمتي معافى إلا المجاهرون"، قال ابن مالك:" ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفة، فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة :" أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم". ونظيره من كتاب الله قراءة ابن كثير وأبي عمرو:"ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك..."

ومن الابتداء بعد إلا المحذوف الخبر قول النبي ﷺ :" ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله " وبمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم :" فشربوا منه إلا قليل منهم " أي قليل منهم لم يشربوا. ومنه قول الشاعر:

لدم ضائع تغيب عنه

أقربوه إلا الصبا والدبور

عرفت الديار كرقم الوحي

يزيدها الكاتب الحميري

على أطرقا باليات الخيا

م إلا الثمام وإلا العصي

أي إلا الثمام والعصي لم تبل. ([٥٦])

(٤) حديث :" إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا " قال ابن مالك : " قلت تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز اصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثرا ونظما ([٥٧])، ثم ذكر ما يجيز ذلك إضافة للحديث فقال:" ومما يؤيد الجواز قراءة حمزة :" فاتقوا الله الذي تسألون به والأرحام " بالخفض وأنشد سيبويه :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد أيضا :

أبك آيه بي أ مصدر

من حمر الجلة نهد حشور

وأنشد غيره :

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم

فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

ومثله:بنا أبدا لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح

وغيره... ثم قال:" وجعل الزمخشري في الكشاف (أشد) معطوفا على الكاف والميم من (فاذكروا الله كذكركم) ولم يجز عطفه على الذكر، والذي ذهب إليه هو الصحيح..."([٥٨])

(٥) ومما يدل على ذلك أيضا إجازة ذكر خبر المبتدأ بعد لولا بحديث:" يا عائشة لولا قومك حديث عهد بكفر لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين"([٥٩])

قال ابن مالك :"تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا... وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري...ومن ذلك قول عبد الرحمن ابن الحارث لأبي هريرة (إني ذاكر لك أمرا لولا أن مروان أقسم على ما فيه لم أذكره لك ".

ومن هذا النوع قول الشاعر:

لولا زهير جفاتي كنت منتصرا

ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا

ومثله:

لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه

يوما ولا نابه وهن ولا حذر([٦٠])

(٦) ومما يدل على ذلك أيضا الاحتجاج بقوله ﷺ:" نعم المنيحةُ اللِّقحةُ الصَّفيُّ منيحةً "فقال ابن مالك:" تضمن الحديث الأول وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا، وهو مما منعه سيبويه، فإنه لا يجيز أن يقع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر كقوله تعالى:" بئس للظالمين بدلا "... ثم قال:" ومن شواهده أي . ظهور التمييز . الموافقة للحديثين قول جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز– رضي الله عنه –:

تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومن شواهد ذلك قول جرير يهجو الأخطل:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم

فحلا وأمهم زلاء منطيق

ومن شواهد ذلك أيضا قول الآخر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت

رد التحية نطقا أو بإيماء([٦١])

(٧) ومن تلك القضايا التي احتج لها ابن مالك بالحديث مع شواهد أخر ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم :"يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"، قال ابن مالك: قلت: أكثر النحويين يرون أن معنى رب التقليل، وان معنى ما يصدر

بها المضي، والصحيح أن معناها التكثير، نص على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه. .. ومن شواهد هذا من النظم قول حسان- رضي الله عنه -:

رب حلم أضاعه عدم الـ

مال وجهل غطى عليه النعيم

وقول ضابئ البرجمي:

ورب أمور لا تضيرك ضيرة

وللقلب من مخشاتهن وجيب

وقول عدي بن زيد:

رب مأمول وراج أملا

قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل

والصحيح أيضا أن ما يصدر ب(رب) لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله " ثم عدد شواهد ذلك. ([٦٢])

(٨) ومن هذه القضايا أيضا قضية العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره وذلك في حديثين، الأول عن علي قال :" كنت أسمع رسول الله يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر وقول عمر- رضي الله عنه -:" كنت وجار لي من الأنصار".

قال ابن مالك :" تضمن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره. وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نظما ونثرا"، فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر- رضي الله عنهما-. ومنه قوله تعالى:" ولو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا"، فإن الواو فيه متصلة بضمير المتكلمين ووجود لا بعدها لا اعتداد به؛ لأنها بعد العطف ولأنها زائدة، إذ المعنى تام بدونها ([٦٣])، و منه قول جرير:

لقد رجا الأخيطل من سفاهة عقله

ما لم يكن وأب له لينالا

وقوله:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

كنعاج الفلا تعسفن رملا

نستطيع أن نخرج من ذكر هذه القضايا الثمانية بملمحين:

الأول: أن هذه القضايا الثمانية تدل دلالة واضحة على أن شيخ المجيزين وأشهر المحتجين بالحديث النبوي بنى استدلاله بالحديث النبوي بناء على ما ورد مؤيدا لها من الشواهد النحوية المتعددة الكثيرة وليس على نص الحديث نفسه ، كل ما فعله ابن

مالك– رحمه الله– أنه أضاف الحديث على شواهد القاعدة، ولم يكن الحديث وحده هو العمدة في الاحتجاج لها.

الثاني: أن الحكم الأصولي في قواعد الحديث التي ذكرت في القضايا الثمانية جاء متصفا بصفات القبول والاستحسان لما لهذه القواعد من شواهد أخرى إضافة لشاهد الحديث، ومن ذلك قوله في القضية الأولى (قضية مجئ الماضي جوابا للمضارع) قال:" والنحاة يستضعفون ذلك"، ثم شرع في التدليل على قوة ذلك وحسنه بشواهد عدة، وفي قضية (جواز اتصال الضمير وانفصاله مع كان) يوضح أن النحاة يرون الانفصال راجحا والاتصال مرجوحا، لكنه يذهب إلى خلاف ذلك موضحا أن الاتصال عنده أجود مدللا على ذلك بالسماع والقياس وليس بشاهد الحديث فقط، وينكر حكم النحاة البصريين بمنع رفع المستثنى في التام المثبت مؤكدا على حكم أصولي مغاير وهو جواز ذلك بإطلاق مستدلا عليه بما ورد نثرا ونظما، وكذا فعل في قضيتي ذكر خبر المبتدأ بعد لولا وقضية مجئ التمييز ظاهرا بعد فاعل نعم وبئس ، وفي قضية العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل نص على تضعيف النحاة ذلك كله على حين ذهب هو إلى خلاف ذلك مستشهدا بالنثر والشعر.

وعليه، فأقول ملخصا ومحددا أن الحكم الأصولي على شواهد الحديث وقواعده اتصف بالقوة والحسن والقبول حال كون الحديث مؤيدا بغيره من الشواهد النثرية والشعرية.

غير أن السؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه ويستدعي الجواب عنه في الصفحات الآتية، هو: ما حكم النحاة المجيزين الاحتجاج بالحديث حال تفرده أو معارضته لقاعدة مستقرة عندهم، وهو المطلب الثاني من هذا المبحث.

أقول: إن من يقرأ للنحاة المجيزين جميعا يدرك ظاهرة غريبة تتمثل في وسمهم لغة الحديث ومن ثم قواعده بأحكام أصولية تدل على التضعيف والقبح والغرابة والندرة والشذوذ حال تفرد الحديث بالجواز أو مخالفته ما تعارف عليه من القواعد. ومن ذلك ما يأتي :

(١) في مسالة مجئ نعم بدلا من بلى في جواب السؤال المنفي، فبعد أن ذكر الإمام السهيلي ورود ذلك عقب قائلا:" إلا أن أكثر العرب على غير ذلك، يرون مراعاة اللفظ أولى لأنه الظاهر المسموع... فإن قال: هل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد؟ قلنا نعم، حديث رواه أبو عبيدة في شرح الغريب وهو أن المهاجرين قالوا: إن الأنصار قد آوونا، وفعلوا معنا وفعلوا،

فقال لهم: أتعرفون لهم ذلك قالوا: نعم، قال: فإن ذلك".([٦٤])

فالوجه عند السهيلي أن الجواب بنعم عن الاستفهام المنفي ليس بجيد

(٢) في مسالة جواب الأمر والنهي ذكر الإمام السهيلي حديث :" لا تسألوه لا يجئ بأمر تكرهونه " بنصب يجئ، قال: والنصب فيه بعيد... ثم ذكر من وجوه تأويله ما يحمل الحديث على قول العرب (مره يحفرها) ثم حذفت أن وبقى معناها دون عملها فإنه يقبح أن يعمل مضمرا وإن كان قد جاء ذلك فقوله (لا تسألوه لا يجئ) أراد أن لا يجئ، ولئلا يجئ. ([٦٥])

(٣) في مسالة حذف الخبر بعد إن في المعرفة، قال:" ولم يجئ الحذف مع المعرفة إلا نادرا بقرينة حال أوجبت، ذلك نحو قوله عليه الصلاة والسلام للمهاجرين: أتعرفون ذلك لهم . يعني الأنصار . قالوا نعم قال: فإن ذلك. أي ذلك شكر لهم. ([٦٦])

(٤) في مسألة إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، يصف الإمام السهيلي لغة الحديث بالبعد، فيقول:" ومن روى (أعور عينه اليمنى) بالخفض، فهو من قولهم حسن وجهه بإضافة الصفة إلى الوجه مع إضافة الوجه إلى الضمير، وهو بعيد في القياس... وقد اعترف سيبويه برداءة هذا الوجه. ([٦٧])

ولم يكن الإمام السهيلي فقط من حكم على الحديث النبوي حكما أصوليا يناقض ما تعارف عليه النحويين من جعله الحديث حجة في الاستشهاد، بل ابن مالك نفسه وقع في نفس هذه الأحكام التي تلمحها بسهولة عند الإمام السهيلي، ومن ذلك:

(١) يحكم على نص الحديث بالقلة والضرورة، وذلك في مسالة حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط، فابن مالك يجعل ذلك لغة كثيرة في الشعر (أي من باب الضرورة) مع جوازها بقلة في النثر، يقول :" ومنه قول رسول الله ﷺ لسعد- رضي الله عنه- (إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير) ومن يخص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير"([٦٨])

(٢) يحكم على نص الحديث بلغة الشعر في مسألة حذف الفاء من الجواب حال كونه جملة اسمية أو جملة طلبية. فقال :" وقد جاء ذلك في قوله ﷺ لأبي ابن كعب :" فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها " وقوله لهلال ابن أمية :" البينة وإلا حد في ظهرك " والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية وقد ثبت ذلك في

الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى "([٦٩])

(٣) ومثله حذف الفاء في جواب أما، قال :" وحق المتصل بالمتصل بها أن تلحقه الفاء. .. ولا تحذف هذه الفاء غالبا إلا في شعر أو مع قول أغنى عنه مقوله..." ([٧٠])

(٤)يحكم على لغة الحديث بالغرابة وهو ما يعني التضعيف وعدم القبول، وذلك في مسألة وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، قال:" وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفونني) وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر. .. والصحيح أنه كثير في الشعر قليل في النثر. "

ومن ذلك أيضا تعليقه على قول النبي صلى الله عليه وسلم (والذي نفسي بيده وددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا ثم أقتل ثم أحيا ثم أقتل)، وفيه شاهد على وقوع الفعل الماضي جواب قسم عاريا من قد واللام دون استطالة، وفيه غرابة؛ لأن ذلك لا يكاد يوجد إلا في ضرورة أو في كلام مستطال. "([٧١]) وفي مسألة أمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام يحكم على نص الحديث بالقلة، فيقول:" ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم:" قوموا فلأصل لكم) وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ".([٧٢])

(٥) ويصف بالندرة مسألة دخول من على بله في قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه تعالى :" أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه قال :" وندر دخول من عليه زائدة في قوله (من بله ما اطلعتم عليه)([٧٣])

(٦) ويحكم بالشذوذ على نصوص حديثية هي: قوله ﷺ :" فجعل كلما جاء ليخرج رمى فيه بحجر" وقول الصاحب رضي الله عنه " فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا " قال " تضمن هذا الكلام وقوع خبر جعل الإنشائية جملة فعلية مصدرة بكلما. وحقه أن يكون فعلا مضارعا كغيرها من أفعال باب المقاربة، فيقال: جعلت أفعل كذا، ولا يقال: جعلت كلما شئت افعل كذا ولا نحو ذلك. .. ثم نبه شذوذا على الأصل المتروك بوقوعه مفردا... ([٧٤])

(٧)ويحكم بالشذوذ أيضا على قول بعض الصحابة :" كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقدي أزرهم " قال :" وهذا النوع من سد الحال مسد الخبر مع صلاحيتها لأن

تجعل خبرًا شاذًا لا يكاد يستعمل. ([٧٥]) وتأول وتأول ابن مالك نص الحديث في مسألة في وقوع جواب لو مضارعا منفيا بما، وذلك في قوله ﷺ :" لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني ألا يمر علي ثلاث وعندي منه شيئا "، قال ابن مالك :" وحق جوابها أن يكون ماضيا مثبتا نحو: لو قام لقمت، أو منفيا بلم نحو: لو قام لم أقم ، ثم قال :" فلنا في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان :

أحدهما: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جوابا كما وضع في موضعه وهو شرط، كقوله تعالى:" لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم"، والأصل: لو أطاعكم، فكما وقع يطيع موقع أطاع وهو شرط، وقع يسرني موقع سرني وهو جواب.

الثاني: أن يكون الأصل: ما كان يسرني، فحذف كان وهو جواب لو وفيه ضمير وهو الاسم ويسرني خبر...([٧٦])

(٨)ومن تأويله لنص الحديث ما أول به حديث " فغدا اليهود وبعد غد النصارى " فقال :" في هذا الحديث

وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبر عنه باسم الزمان من أسماء المعاني، كقولك: غدا التأهب، وبعد غد الرحيل. فلو قيل غدا زيد وبعد غد عمرو لم يجز. فلو كان معه قرينة تدل على اسم معنى محذوف جاز كقولك: قدوم زيد اليوم وعمرو غدا، أي وقدوم عمرو، فحذف المضاف إليه وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى فكذلك يقدر قبل اليهود والنصارى مضافان من أسماء المعاني ليكونا ظرفا الزمان خبرين عنهما، فالمراد والله اعلم فغدا تعييد اليهود وبعد غد تعييد النصارى."([٧٧])، وقد تأول أيضا الإمام العيني . وهو من المجيزين . بل حكم بعدم الجواز، قال :" قوله (اليهود غدا) فيه حذف تقديره: يعظم اليهود غدا أو اليهود يعظمون غدا... ولابد من هذا التقدير لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة) ([٧٨])

ونستطيع أن نستنتج مما قدمنا من نماذج أن النحاة الذين أجازوا الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم وأكثروا من شواهد الحديث في كتبهم، وأشيع عنهم أنهم أحدثوا ما لم يحدثه أسلافهم من النحاة بل وشنع بعضهم عليهم بسبب ذلك الموقف، أقول: حتى هؤلاء المجيزون المحتجون لم ينصفوا الحديث النبوي بجعله مصدرا رئيسا من مصادر الاحتجاج تقعد القواعد بناء على نصه وتصدر الأحكام بناء على لغته، بل وجدناهم يذكرون شواهد الأحاديث إذا دل عليها شواهد أخرى من كلام العرب، أما إذا خالف نص

الحديث ما ورد من كلام العرب أو قواعد النحاة فان الموقف يتغير بالحكم عليه بالقلة أو الغرابة أو البعد أو الندرة أو تأويله بما يوافق قواعدهم.

خاتمـــة:

إن دراسة مذهب المحتجين بنص الحديث النبوي وما تترتب علي هذا الاحتجاج من قواعد أفضت للباحث بعدد من النتائج غاية في الأهمية والمفاجأة معا، هما :

أولهما: أن كثرة كثيرة من القضايا التي أورد فيها النحاة شاهدا من الحديث النبوي كان لها شواهد أخرى كثيرة من كلام العرب، ولم يكن للحديث دور في نشأة الحكم النحوي أو ترجيحه، ومن ثم جاء الحكم الأصولي متسما بالقوة والحسن والقبول.

ثانيهما: أن القضايا التي جاء فيها نص الحديث مخالفا لقاعدة نحوية أو شواهد شعرية أو نثرية وسم بما لا يليق من الضعف أو الندرة أو القبح والرداءة أو الغرابة أو البعد، أو تأويله وصرفه عن وجهته أحيانا.

ثالثا: أن موقف المجيزين (بداية بالسهيلي حتى ابن مالك وشراح كتبه) لم يكن موقفهم من نص الحديث ذلك الموقف الشائع في ميدان الدراسات النحوية؛ إذ الشائع أنهم جعلوا الحديث حجة وخالفوا به الأقدمين، غير أن البحث لم ير هذا الموقف؛ بل الواقع أنهم ضعفوا كثيرا من الأحاديث ووصفوا نصاها بما لا يليق اتباعا لنهجهم في تقديم القواعد على النصوص خاصة نصوص الحديث الشريف.

رابعا: إن كان لي من مقترح أو توصية فهي دعم الباحثين الجادين لدراسة قضايا النحو ومسائله وخلافاته في ضوء القرآن الكريم وحديث النبي ﷺ، بحيث يقدم الحديث وتقر قاعدته ما ثبت سنده وصح اتصاله إلى رسول الله ﷺ.

مراجع البحث

- أبو حيان النحوي د. خديجة الحديثي، ط(١)بغداد ١٩٦٥م
- أسس الترجيح في كتب الخلاف، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه جامعة أم القرى
- أصول النحو العربي د. محمد عيد عالم الكتب القاهرة ١٩٨٢م
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي تحقيق/ محمد إبراهيم البنا ط (١) سنة ١٩٧٠م
- بين التأثير والتأثر بين اللغويين والمحدثين، عبد الحميد محيي الدين ، مجلة دعوة الحق المملكة المغربية العدد ٣١٨ ذو القعدة ١٤١٦ أبريل ١٩٩٦م

•تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٣م

•التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق الدكتور حسن هنداوي الطبعة الأولى د/ت دار القلم دمشق تطور الدرس النحوي معهد الدراسات والبحوث العربية ١٩٧٠م

•الحديث الشريف والنحو. بحث الدكتور خليل بنيان الحسون، مجلة الأستاذ. إصدار كلية التربية . جامعة بغداد/ العدد الثاني١٩٧٩م

•خزانة الأدب ج١ عبد القادر البغدادي، ط(١) مطبعة بولاق الأميرية القاهرة

•الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، الدكتور محمد صالح شريف عسكري بحث منشور في مجلة آفاق الحضارة الإسلامية السنة الثالثة عشر العدد الثاني خريف وشتاء ١٤٣١هـ

•السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود الفجال، الناشر أضواء السلف . الرياض السعودية ط٢

•الشاهد وأصول النحو د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٩م

•شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ط(١) المطبعة العلوية النجف ١٣٤٢ هـ

•شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح لمحمد بن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط(١) مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٧م

•الصحابي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر مطبعة البابي الحلبي، القاهرة دون تاريخ

•عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني، البابي الحلبي الطبعة الأولى ١٩٧٢م

•العين المنسوب للخليل ابن أحمد تحقيق/ الدكتور عبد الله درويش ط. بغداد ١٩٦٧م

•الاقتراح في علم أصول النحو في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، طبعة حيدر آباد

• القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص٩٧ ط(١) القاهرة ١٩٦٨م

• الكتاب لسيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ط(١)، المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦ هـ

• لمع الأدلة في علوم النحو لابن الأنباري، تحقيق/ سعيد الأفغاني الجامعة السورية دمشق. د.ت

• مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهد المخزومي ط(١) مطبعة دار المعرفة بغداد ١٣٨٤هـ . ١٩٥٥م

• المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

• المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط(١)القاهرة ١٣٨٥هـ١

•موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديث، دار الرشيد للنشر منشورات وزارة الإعلام العراقية ١٩٨١م.

الهوامش

١) انظر: الكتاب لسيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ط(١)، المطبعة الأميرية بولاق هـ ١٣١٦ ١/٣٧ و٨٠ ،و١٢٣ و ١٣٠و١٦٥ و١٩١ و٢٣٢ و٣٥٥

٢) والمقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط(١) القاهرة ١٣٨٥ ١: ٣٤ و٢٣٣ و٢: ١٨٤ و٢١٧ و ٤: ٢٤٤

٣) أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه / أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي تحقيق / محمد إبراهيم البنا ط(١) ١٩٧٠

٤) شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح لـمحمد بن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط(١) مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٧

٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ط(١) المطبعة العلوية النجف ١٣٤٢ هـ

٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني بالقاهرة / د.ت

٧) خزانة الأدب ١/ ص٧ عبد القادر البغدادي ج١ :ص٥ ط(١) مطبعة بولاق الأميرية القاهرة

٨) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو في علم أصول النحو / جلال الدين السيوطي ص٥٤/ طبعة حيدر آباد وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي ج١ :ص٥ ط(١) مطبعة بولاق الأميرية القاهرة ١٤٢٢.وفي الحديث الشريف والنحو. بحث الدكتور خليل بنيان الحسون، مجلة الأستاذ. إصدار كلية التربية . جامعة بغداد / العدد الثاني١٩٧٩.

٩) انظر الاقتراح ص٢١

١٠) أسس الترجيح في كتب الخلاف ص١٢٣

١١) الإنصاف ١: ص٢١٤

١٢) انظر: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، الدكتور محمد صالح شريف عسكري بحث منشور في مجلة آفاق الحضارة الإسلامية السنة الثالثة عشر العدد الثاني خريف وشتاء ١٤٣١. والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د. محمود الفجال، الناشر أضواء السلف . الرياض السعودية ط٢ والاحتجاج بالحديث النبوي عند الإمام العيني في كتابه عمدة القاري نشر مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.

١٣) انظـر موقـف النحـاة مـن الاحتجـاج بالحـديث،د. خديجـة الحـديث، دار الرشـيد للنشـر منشـورات وزارة الإعـلام العراقيـة ١٩٨١.

١٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ج١ ص٥٨ تحقيـق فـؤاد علـي منصـور. دار الكتـب العلميـة بيـروت الطبعـة الأولـى، ١٩٩٢م

١٥) الصحابي في فقه اللغة لابن فارس ص٣٠ تحقيـق السـيد أحمـد صـقر مطبعـة البـابي الحلبي، القاهرة دون تاريخ

١٦) لمـع الأدلـة فـي علـوم النحـو لابـن الأنبـاري ص٣٢، تحقيـق / سـعيد الأفغـاني الجامعـة السورية دمشق. د.ت

١٧) انظـر بـين التـأثير والتـأثر بـين اللغـويين والمحدثين: عبد الحميد محيي الدين، مجلة دعوة الحق المملكة المغربية العدد ٣١٨ ذو القعدة ١٤١٦ أبريل ١٩٩٦م

١٨) كتاب العين المنسوب للخليل ابن أحمد ج١ ص٥٩ تحقيـق/ الـدكتور عبـد الله درويـش ط. بغداد ١٩٦٧م

١٩) الصحابي في فقه اللغة ص٦٢، ٦٣

٢٠) الشـاهد وأصـول النحـو د. خديجـة الحـديثي ص١٢٣، مطبوعـات جامعـة الكويـت ١٩٧٩م

٢١) نفسه ص١٣٥

٢٢) الاقتراح ص٩ وص٢٠ بتصرف

٢٣) الاقتراح ٨٤ والمزهر: ١/ ١٤٠

٢٤) الاقتراح ٢٧

٢٥) خزانة الأدب للبغدادي ١/٤

٢٦) كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧

٢٧) المصدر السابق ٤٣٢،

٢٨) السابق ٢/ ٢٧

٢٩) نفسه ١/ ١٢٥

٣٠) نفسه ١/ ٢٢٨

٣١) نفسه ١/ ٣٠٩

٣٢) نفسه ١/ ١٢٢

٣٣) نفسه١/٥٩

٣٤) كتاب سيبويه ١/ ٩٥

٣٥)نفسه ٣/٢١٣

٣٦) نفسه

٣٧) فسه ٤/ ٤٨١

٣٨) الاقتراح للسيوطي ص١٨

٣٩) المصدر السابق ص١٨

٤٠) الاقتراح ص١٦

٤١) تـاريخ الأدب العربـي (العصـر الإسـلامي) ص٣٨ طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٣

٤٢) مدرسـة الكوفـة ومنهجهـا فـي دراسـة اللغـة والنحـو د. مهـد المخزومـي ط(١) مطبعـة دار المعرفة بغداد ١٣٨٤ . ١٩٥٥

٤٣) أبـو حيـان النحـوي د. خديجـة الحـديثي ص٢٩٧ ط(١)بغداد ١٩٦٥

٤٤) القرآن وأثـره فـي الدراسـات النحويـة ص٩٧ ط(١) القاهرة ١٩٦٨

٤٥) نظرات فـي اللغـة والنحـو ص٢٠ طـه الـراوي ط(١) المطبعة التجارية . بيروت ١٩٦٢

٤٦) تطور الدرس النحوي ص٤٥ معهد الدراسات والبحوث العربية ص١٩٧٠

٤٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني ١ /٦٥ دار الريان للتراث ط القاهرة (١)١٩٨٦

٤٨) الرسالة، للإمام الشافعي ص٧٤٤ تحقيق أحمد محمد شاكر ط(١) البابي الحلبي ١٩٤٠

٤٩) أصول النحو العربي د. محمد عيد ص٥٣ عالم الكتب القاهرة ١٩٨٢

٥٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق الدكتور حسن هنداوي ج(٥) ص١٦٩ الطبعة الأولى د/ت دار القلم دمشق تطور الدرس النحوي معهد الدراسات والبحوث العربية ص١٩٧٠

٥١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديث ص١٩١، دار الرشيد للنشر منشورات وزارة الإعلام العراقية ١٩٨١

٥٢) شواهد التوضيح شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح لمحمد بن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ط(١) مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٧ ص٦٧

٥٣) انظر عمدة القاري ١/ ٢٦٠ للإمام بدر الدين العيني البابي الحلبي . القاهرة / د.ت

٥٤) انظر شواهد التوضيح ص٧٩ و ٨٠

٥٥) عمدة القاري٧/٨٨

٥٦) شواهد التوضيح ص ٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧

٥٧) انظر المصدر السابق ص١٠٧

٥٨) انظر السابق ص١٠٩ و ١١٠

٥٩) صحيح البخاري ٢/١٧ بلفظ لولا حدثان قومك ولولا قومك حديث عهدهم ولولا حداثة قومك...

٦٠) شواهد التوضيح ص١٢٠

٦١) انظر شواهد التوضيح ص ١٦٨ و١٦٩، وأيضا عمدة القاري ١١/ ٩٢

٦٢) شواهد التوضيح ص ١٦٤ و١٦٥ و١٦٦

٦٣) شواهد التوضيح ص ١٧٤

٦٤) الأمالي ص٤٦

٦٥) المصدر السابق ص٨٣ و ٨٤

٦٦) الأمالي ص٢٦

٦٧) المصدر السابق ص١١٦ ،و١١٧

٦٨) شواهد التوضيح ص ١٩٢

٦٩) شواهد التوضيح ص١٩٤

٧٠) المصدر السابق ص١٩٥

٧١) السابق ص٢٢٢

٧٢) السابق ص٢٤٣

٧٣) السابق ص٢٦٠

٧٤) شواهد التوضيح ص١٣٥ و١٣٦

٧٥) المصدر السابق ص ١٣٧

٧٦) السابق ص١٢٧ و١٢٨

٧٧) شواهد التوضيح ص١٥٥

٧٨) عمدة القاري ٥/ ٢٤٢.